رغم احتمالات جني الأرباح

محللون: المؤشر السعودي سيرسخ أقدامه فوق 8000 نقطة

الرياض – «رويترز»: أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية تعاملات رمضان عند أعلى مستوياته في خمس سنوات ونجح خلال جلسات هذا الأسبوع في الثبات فوق مستوى 8000 نقطة وهو حاجز نفسي مهم ويرى محللون أن تنامي السيولة سيدعم ثبات المؤشر فوق هذا المستوى رغم توقعات بجني أرباح.

وكان المؤشر سجل أعلى مستوى منذ سبتمبر 2008 بتجاوزه مستوى 8125 نقطة لكن سرعان ما تراجع في جلسة الاربعاء وخلال تعاملات الخميس إذ يسعى المتعاملون للاستفادة من موجة الارتفاعات التي بدأها المؤشر منذ منتصف يونيو.

ويتراوح متوسط قيم التعاملات اليومية بين 4.5 مليار وخمسة مليارات ريال يوميا «1.2 – 1.33 مليار دولار» وهو ما دعم مكاسب أكبر سوق للأسهم في الشرق الأوسط لتبلغ 19.35 بالمئة منذ بداية العام وحتى إغلاق الاربعاء.

يقول تامر السعيد مدير محافظ الاستثمار لدى الأولى جوجيت كابيتال «من الواضح ان المستثمرين لديهم رغبة في ضخ مزيد من السيولة في السوق. ارتفع متوسط قيم التداول واصبحت السيولة تنتقل بين القطاعات وتبحث عن الفرص بشكل نشط.»

■ السعيد: قطاع البنوك قاد الارتفاعات خلال الجلسات الأخيرة

ولفت السعيد إلى أن النتائج المالية للربع الثاني لم تكن السبب الرئيسي في دعم السوق وإنما «رغبة المستثمرين في إيجاد فرص استثمارية وثقتهم بأن السوق سيلحق بارتفاعات الأسواق الإقليمية والعالمية.»

وكان قطاع البنوك قاد ارتفاعات السوق خلال الجلسات الأخيرة من شهر رمضان ليدفعه لتجاوز مستوى 8000 نقطة الذي كان علامة فارقة عادت به لمستويات ما قبل الأزمة العالمية.

ويترقب المتعاملون ما إذا كان المؤشر لديه القوة الكافية للثبات فوق 8000 نقطة ليؤسس منها قاعدة جديدة للانطلاق نحو مستويات أعلى وهو أمر يراه محللون فنيون مرجحا بقوة.

يقول مهاب الدين عجينة رئيس قسم التحليل الفني لدى بلتون فاينانشال «لا اتوقع اي هبوط للمؤشر دون مستوى 8000 نقطة قريبا. كسر مستوى 8000 يجعل المؤشر يستهدف 8400 نقطة على المدى القصير ومستوى 9500 – 1000 نقطة على المدى المتوسط.»

وحول المستوى المستهدف للأسبوع المقبل قال عجينة إن القطاع العقاري إلى جانب قطاعات البنوك والاسمنت والتأمين ستدعم صعود المؤشر خلال الأسبوع المقبل ليستهدف 8200 – 8400 نقطة.

وأضاف «حتى في حال حدوث حركة تصحيح ستكون في نطاق 100 نقطة وستكون فرصة شراء قوية». ووافقه السعيد الرأي في أن أي انخفاض للمؤشر سيخلق قوة شرائية في السوق وقال إنه يميل لتوقع عمليات جني ارباح خلال تداولات الأسبوع المقبل وإن تلك «حركة طبيعية لسوق حقق ارتفاعات.»

ولفت السعيد إلى أن الأمر سيكون مشروطا بأداء سهم سابك الذي كسر مستوى 96 ريالا «25.6 دولارا» مضيفا «إذا فقد سهم سابك مستوى 96 ريالا ستكون بداية لجني الأرباح قد تدفع المؤشر لمستوى 7900 نقطة.»

وتابع «ما عدا ذلك أرى أن سابك يتجه إلى 98 ريالا واتصور أنه اصبح قريبا جدا من مستوى 100 ريال وهو ما سيدفع المؤشر نحو الارتفاع.»

وبحلول الساعة 0950 بتوقيت جرينتش جرى تداول سهم سابك عند 96.75 ريالا.

وحول تأثير العوامل السياسية في المنطقة على السوق لاسيما ما يدور بمصر قال السعيد «السوق انخفض إبان ثورة يناير لكن في تصوري أرى أن الناس اصبحت تتابع الأخبار بشكل مختلف.»

وتابع «هناك من هو مع ومن هو ضد لكن الفكرة في النهاية أن الناس اصبحت تستقي الأخبار بالشكل المطلوب وهو ما يجعلنا نتوقع أن يكون السوق أكثر استقرارا وأقل تأثرا بالأحداث ما لم تكن هناك تطورات».

وقتل المئات واصيب الاف الاشخاص في أعمال عنف يوم الأربعاء عندما تحركت قوات الأمن لفض اعتصامين لمؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي.

السوق السعودي

حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته 11,6 في المئة

«ساما»: موجودات ومطلوبات البنوك السعودية ترتفع إلى 1807 مليارات ريال

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2013 حوالي 1807.6 مليارات ريال بارتفاع نسبته 2.0 في المئة بما يمثل 35.5 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة بما يمثل 38.0 مليار ريال خلال الربع السابق.

وكشفت تقارير مؤسسة النقد «ساما» بأن اجمالي الموجودات والمطلوبات بنهاية الربع الثاني من عام 2013 حققت ارتفاعا سنويا نسبته 11.6 في المئة بما يمثل 188.1 مليار ريال.

ومن حيث الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية فقد سجلت إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2013 ارتفاعا نسبته 1.1 في المئة بما يمثل 2.2 مليار ريال ليبلغ حوالي 213.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض بنسبه 0.5 في المئة تمثل 11.5 مليار ريال خلال الربع السابق.

وسجلت الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية انخفاضا سنويا نسبته 7.5 في المئة بما يمثل 17.3 مليار ريال، مشكلة بذلك نسبه 11.8 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته 11.9 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2013 انخفاضا نسبته 0.6 في المئة بما يمثل 0.5 مليار ريال ليبلغ حوالي 75.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 4.4 في المئة بما يمثل 3.5 مليارات ريال خلال الربع السابق.

وسجلت إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية انخفاضا سنويا نسبته 3.9 في المئة بما يمثل 3.0 مليارات ريال ليشكل بذلك نسبة 4.2 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بنسبة 4.3 في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2013 بنسبة 2.0 في المئة بما يمثل 2.7 مليار ريال ليبلغ 138.5 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة بما يمثل 2.4 مليار ريال خلال الربع السابق.

ونمت أرباح المصارف السعودية المدرجة، والبالغ عددها 11 مصرفا بنسبة 6 في المئة، ما يعادل نحو 460 مليون ريال، لتتجاوز ثمانية مليارات ريال في الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بـ 7.6 مليارات ريال للربع المماثل من العام الماضي.

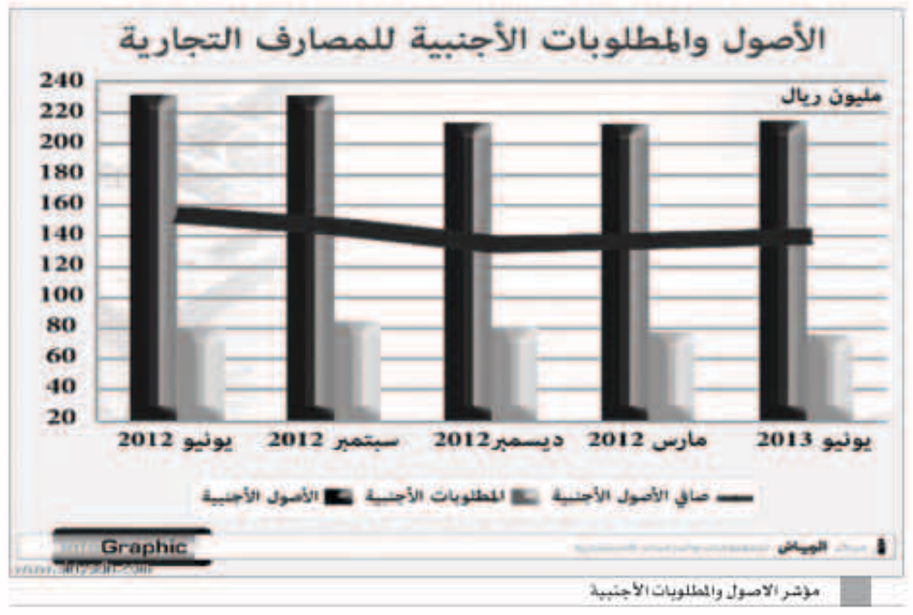

مؤشر الاصول والمطلوبات الأجنبية

ألمانيا مهددة بفقدان حصص مهمة في قطاع التجارة العالمي

برلين – «كونا»: اظهرت دراسة اشرفت عليها غرفة التجارة والصناعة الألمانية أمس ان ألمانيا مهددة في العامين الحالي والمقبل بفقدان حصص مهمة في قطاع التجارة العالمي. واضافت الدراسة التي شاركت فيها غرف التجارة العالمية وتم الكشف عن نتائجها اليوم ان نمو قطاع التصدير الألماني سيقتصر نموه هذا العام على نسبة 2 في المئة بينما سترتفع النسبة في العام المقبل الى 4 في المئة. واوضحت الدراسة ان قطاع التجارة العالمي سينمو في المقابل بنسبة 3.8 في المئة في العام الحالي بينما سيشهد القطاع في العام المقبل نموا بنسبة 6 في المئة ما يعني تهديدا لقطاع التجارة الألماني. وقال الخبراء المشرفون على الدراسة ان النتائج التي اظهرتها الدراسة تفيد بان قطاع التصدير الألماني يفقد حصصا مهمة في قطاع التجارة العالمي. وعلى صعيد الاقتصاد العالمي توقعت الدارسة ان يشهد العام الحالي نموا بنسبة 2.8 في المئة في حين سترتفع النسبة في العام المقبل لتصل الى 3.7 في المئة.

ضمانات قروض أمريكية للأردن

قالت الولايات المتحدة إنها وافقت على توفير ضمانات قروض للأردن لمساعدته على الاضطلاع بالأعباء الاقتصادية المتزايدة جراء الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة وتدفق اللاجئين السوريين عليه فرارا من الحرب في بلادهم.

وقالت الخارجية الأميركية في بيان إن الولايات المتحدة ستضمن سداد الأصل والفائدة في إصدار سندات سيادية أردنية لسبع سنوات تصل قيمتها إلى 1.25 مليار دولار.

وأوضحت الوزارة أن الإدارة الأمريكية تعمل مع الكونغرس بهدف إتاحة الضمان في أكتوبر. وفي عمان تم التوقيع على الاتفاقية من قبل رئيس الوزراء عبد الله النسور الذي أكد أن اتفاقية الضمانات تأتي في سبيل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي للأردن، مثلما تعبر عن استمرار دعم الولايات المتحدة لهذه الجهود ومساندة الأردن في الحصول على احتياجاته التمويلية من الأسواق الدولية بشروط أفضل. وقال النسور في كلمة له عقب التوقيع إن الحكومة الأمريكية ممثلة بالوكالة للتنمية الدولية ستقوم بإصدار ضمانات كاملة للالتزامات المترتبة على أصل الدين والفوائد المستحقة لهذه السندات وبحجم مليار وربع المليار دولار وبأجل استحقاق سبع سنوات. وأكد أن الاتفاقية ستعمل على دعم قدرة الأردن على الاستدانة من الأسواق العالمية وبالتالي التخفيف من مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على السيولة المحلية المتاحة، وفي نفس الوقت الحصول على تمويل خارجي وبأسعار فائدة متدنية. من جهتها أكدت ستيفاني ويليامز نائبة السفير الأمريكي في عمان، التي وقعت الاتفاقية نيابة عن الحكومة الأمريكية أن الاتفاقية تؤكد التزام الحكومة الأمريكية بدعم جهود الأردن الاقتصادية. وأشارت السفارة الأمريكية في بيان إلى أن الاتفاقية تهدف إلى مساعدة الحكومة الأردنية في الاستمرار بالوصول إلى رؤوس الأموال العالمية، وتقوية قدرتها على التعامل مع المرحلة الاقتصادية الصعبة التي تمر فيها حاليا. كما ستسهل على الحكومة الأردنية اقتراض الأموال من الأسواق العالمية لتوفير الخدمات الأساسية للأردنيين في الوقت الذي تقوم به بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية بالتزامن مع استضافتها لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

ارتفاع مبيعات التجزئة في بريطانيا بنسبة 1ر1 بالمئة

لندن – «كونا»: كشف تقرير اقتصادي أمس عن ارتفاع مبيعات التجزئة في بريطانيا بنسبة 1.1 في المئة في يوليو الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه.

واكد التقرير الصادر عن مكتب الاحصاء الوطني ان المبيعات في يوليو الماضي ارتفعت بنسبة ثلاثة بالمئة مقارنة بيوليو 2012 وهو اكبر ارتفاع يسجل منذ يناير 2011.

واشار الى ان ارتفاع مبيعات التجزئة فاقت التوقعات الرسمية التي تنبأت بنسبة نمو لا تزيد عن 0.7 في المئة معللا ذلك بتحسن أحوال الطقس وارتفاع مبيعات المواد الأساسية بنسبة 2.1 في المئة. وصدر هذا التقرير بعد مضي يوم واحد على صدور تقرير رسمي اكد فشل الاقتصاد البريطاني في تقليص معدل البطالة الى مادون 7.8 في المئة والتي ظلت عند هذا المستوى منذ نهاية العام الماضي. وكان بنك انجلترا المركزي قرر الاسبوع الماضي الابقاء على معدل الفائدة عند 0.5 في المئة وعدم رفعه مجددا الى غاية تراجع معدل البطالة الى حدود سبعة في المئة.

محطة لالتقاط الأنفاس بعد النصف الأول

«ساكسو بنك»: النفط يواصل أداءه الاعتيادي

قال تقرير ساكسو بنك ان الأشهر القليلة القادمة ستعطي الذهب والفضة فترة راحة بعد النصف الأول من العام الذي اتسم بالحرارة. في الأثناء، يواصل النفط أداءه ضمن نفس النطاق السعري على الرغم من أن أي توقع بأن يعيد خام غرب تكساس الوسيط بناء الفرق التاريخي في القيمة السعرية بينه وبين مزيج برنت قد يبدو خياليا، كما كتب أول هانسن

وتابع التقرير: كان الموضوع الرئيسي في الأسابيع الأخيرة هو تطبيع العلاقة السعرية بين المقياس السعري العالمي المتمثل في مزيج برنت و خام غرب تكساس الوسيط المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية.»

«في بداية العام كان ينظر إلى الذهب على أنه من المحتمل أن يكون سلعة قوية الأداء في سنة 2013، بحسب أغلب المحللين.» فاجا الانقلاب الحاد الذي عقب ذلك الجميع على حين غرة، مما نتج عنه خسائر مؤلمة وفقدان الرغبة في الدخول مجددا إلى السوق».

وأوضح لا تزال التوقعات المتغيرة لأسس العرض والطلب تخلق رياحا عاتية معاكسة في وجه السلع حتى هذه الساعة من العام الحالي. بعد عدة أعوام من النمو المذهل في الطلب – تقوده الاقتصادات الناشئة وارتفاع

أول هانسن

في أسعار السلع – بات ما تلا ذلك من ارتفاع في انتاج السلع الرئيسية في وقت تباطأ فيه الطلب بصل الديار.

واشار قد تكون ظروف النمو الأمثل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت هذا الاتجاه أكثر وضوحا في قطاع الزراعة، مما أدى إلى هبوط سعر المحاصيل القادمة بسبب الزيادة المتوقعة في المعروض هذا الخريف بعد جفاف العام الماضي. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن النمو الصيني المخيب للآمال وارتفاع التكهنات بشأن موعد إنهاء البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التسهيل الكمي قد أديا إلى حدوث خسائر جسيمة في المعادن الصناعية والنفيسة على حد سواء. تبدو أسواق المعادن الصناعية أفضل توازنا مما كانت عليه لسنوات. ولكن بينما انصب التركيز على تباطؤ الطلب في وقت ازداد فيه العرض، فإن الاضطرابات يمكن أن تكون موضوعا متكررا كثير الحدوث من شأنه أن يدعم الأسعار. نحن نرى خطر هبوط محدود من هنا.

شهد قطاع الطاقة تراجعا في أسعار الغاز الطبيعي، ذلك لأن الصيف المعتدل الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى تراجع الطلب في وقت يتواصل فيه انتاج الغاز الصخري بقوة، بينما تبدو أسواق النفط في حالة جيدة جدا. كان الموضوع الرئيسي في الأسابيع الأخيرة هو تطبيع العلاقة السعرية بين المقياس السعري العالمي المتمثل في مزيج برنت و خام غرب تكساس الوسيط المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك، فإن كل شيء ليس على ما يرام والعديد من النقاط الجيوسياسية الساخنة لا تزال تقدم للمستثمرين بالمضاربة حافزا للاستمرار في تكديس السلع على أمل ارتفاع أسعارها. على الرغم من اننا لا نتوقع ذلك، إلا أن النمو السلبي للصين والولايات المتحدة من المحتمل أن يحدث أعظم خطر هبوط.

«غرفة دبي»: التوسع في الاستثمار بالصناعات التحويلية

توقعت دراسة حديثة لغرفة تجارة وصناعة دبي حول الصناعات التحويلية في الدولة استمرار الإمارات في برنامجها للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال ضخ استثمارات كبيرة في قطاع الصناعة.

وأشارت الدراسة إلى قطاعات يحتمل التوسع في الاستثمار فيها وهي بناء السفن والمنتجات البتروكيماوية الأساسية والمنتجات البتروكيماوية المتقدمة وأجزاء ولوازم المركبات وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها.

وحثت الدراسة على استمرار تركيز سياسات قطاع الصناعات التحويلية في الإمارات على سياسات الانفتاح التجاري على المدى البعيد وذلك لضمان الاستدامة وخاصة السياسات التي تروج لتصدير الصادرات الصناعية إلى الأسواق النامية.

وأوضحت أنه يجب على الإمارات التركيز على مشاريع تعتمد على تكنولوجيا متقدمة توفر قيمة مضافة للاقتصاد من أجل زيادة القوة التنافسية لهذا القطاع في الأسواق العالمية في حين يمكن على المستوى الإقليمي والجهود المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إطلاق مشاريع صناعية كبيرة تتميز بالكفاءة للتقليل من المنافسة التي قد تخلق صعوبات في تصدير المنتجات الصناعية للخارج.

وذكرت الدراسة أن قطاع الصناعات التحويلية يعتبر أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارات على مدى العقد الأخير وذلك بمساهمة مئوية مستقرة بلغت حوالي 14 في المئة خلال الفترة من 2001 إلى 2012 في حين شهد النشاط الصناعي في الإمارات تاريخيا نمطا للنمو مشابها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات.

ولفتت الدراسة إلى أنه في الوقت الذي استهدفت فيه دبي الخدمات والصناعات الخفيفة تؤمن أبوظبي بأن ميزاتها التنافسية تكمن في الصناعات التحويلية الثقيلة وذلك لوفرة الطاقة الرخيصة وعزز تطوير المناطق الحرة من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية بالإمارات.

وتعتبر المنطقة الحرة بجبل علي في دبي من أكبر هذه المناطق وأكثرها شهرة إذ تستضيف أكثر من 6.000 شركة من أكثر من 110 دول وتعمل 75 في المئة من هذه الشركات في مجالات التجارة المستودعات والتوزيع و20 في المائة في الصناعات التحويلية والبقية في قطاع الخدمات وتتركز معظم الاستثمارات الصناعية في المنطقة الحرة بجبل علي في الأعمال الهندسية الخفيفة ومراحل التجميع الأخيرة في قطاعات مثل الإلكترونيات.

كما ذكرت الدراسة أنه بناء على أحدث البيانات التي نشرتها وزارة الاقتصاد فإن 5.201 منشأة صناعية يعمل بها 399.794 عامل في عام 2011 توجد بالامارات وذلك بالمقارنة بـ 4.960 منشأة صناعية في 2010 ليسجل عددها معدل نمو سنوي قدره 5 في المائة ويعتبر ذلك أقل نسبيا من متوسط النمو في عدد المنشآت خلال الأعوام القليلة الماضية والتي بلغ متوسط نموها حوالي 9 في المئة سنويا.

وكانت في 2011 حوالي 40 في المئة من المنشآت الصناعية موجودة في دبي و 29 في المائة في الشارقة و15 في المئة في عجمان و7 في المئة في أبوظبي ومع ذلك فإن حوالي 58ر8 في المئة من إجمالي الاستثمارات في القطاع كانت في أبوظبي 22 في المئة في دبي 7 في المئة في الفجيرة والبقية موزعة بين الإمارات الأخرى في الدولة.

وتشمل الصناعات الرئيسية في الإمارات الأغذية والمشروبات والتبغ الصناعات الكيماوية منتجات المعادن والمنتجات التعدينية المعدات منتجات الورق المنسوجات والملابس والمنتجات الخشبية.

وتشمل أكبر مجموعة من المنتجات المصنعة الألمنيوم والكابلات البتروكيماويات الصلب ومنتجات النشاط البحري.

ويتوقع على المدى القصير والمتوسط زيادة عدد المنشآت والتوظيف في قطاع الصناعات التحويلية وخاصة مع تطوير مدينة دبي الصناعية وهي منطقة للصناعات التحويلية تركز على ستة قطاعات صناعية هي الآلات والمعدات الميكانيكية ومعدات النقل وأجزاؤها والمعادن الأساسية والكيماويات والأغذية والمشروبات ومنتجات المعادن.

ونوهت الدراسة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية بالإمارات هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية غير النفطية للإمارات إذ شكلت الصادرات الصناعية في عام 2012 بما فيها إعادة الصادرات 53 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية من السلع و22 في المائة من إجمالي الصادرات وتشمل الصادرات النفطية.

غرفة دبي

وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا وزادت الصادرات الصناعية للإمارات من 8.3 مليارات دولار في عام 2000 إلى 59.2 مليار دولار في 2012 مسجلة بذلك معدل نمو سنوي تراكمي قدره حوالي 18 في المئة.

وبالنسبة لعام 2012 نسبة 77 في المئة من صادرات الإمارات الصناعية إلى آسيا 10.4 في المئة إلى إفريقيا 6.4 في المئة إلى أوروبا والبقية إلى الولايات المتحدة واقتصاديات ناشئة أخرى وعلى الرغم من الارتفاع في السلع الصناعية المستهلكة محليا في الإمارات مع توسع الاقتصاد هناك تقديرات بأن قيمة الصادرات الصناعية تفوق المستهلكة محليا.

وبالرغم من التقلبات الدورية لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية وتماشيها مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا أن القطاع في الإمارات قد حقق عوائد إيجابية مستدامة على الاستثمار خلال وبعد أعوام الأزمة.

أما بالنسبة للقيمة الكلية للفائض التشغيلي ومعدل نموه السنوي وحسب البيانات فإن فائض التشغيل الكلي للقطاع في الإمارات قد ظل يحقق نموا بلغ في المتوسط 8.2 في المئة خلال الفترة من 2001 إلى 2008 قبل أن ينخفض معدل النمو إلى 19 في المئة لعام 2009 وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2011 بدأ القطاع في تحسين ربحيته بصورة ملحوظة وهو توجه ظل مستداما خلال 2012.